Analysis of the Correlation between the Overhead and Inflation in Iraq`s Economy for the Period (2002–2015)

Shaima Abdelhadi Hussein
Department of finance and banking, University of Babylon
Shaimaaahrifi585@gmail.com

ARTICLE INFO
Submission date: 26/11/2018
Acceptance date: 23/1/2019
Publication date: 1/5/2019

Abstract

Public expenditure is one of the main pillars on which the government is based in achieving specialized financial functions (efficient allocation of available and distributional economic resources, distribution certificates , stability of economic stability) and the impact of increasing the volume of cash in lraq as a result of the expansion of the role of the state and the financing method under exceptional circumstances or through the new cash issue or public loans and their money from the impact of high inflation rates and the general high level of prices continuously during the period of research , Expenditure , inflation , inflationary gap.

Keywords: Overhead, inflation, Iraq economy

تحليل العلاقة المتبادلة بين النفقات العامة والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2002- 2015)

شيماء عبد الهادي حسين الشريفي
كلية الادارة والاقتصاد –جامعة بابل

الخلاصة

تعد النفقات العامة احد الدعائم الاساسية التي تستند اليها الحكومة في تحقيق الوظائف المالية التخصصية (التخصيص الكفؤ للموارد الاقتصادية المتاحة والتوزيعية (توزيع الدخل وأعادة التوزيع) والاستقرار (تحقيق الاستقرار الاقتصادي) ومالها من تأثير في زيادة حجم السيولة النقدية في العراق نتيجة توسع دور الدولة او طريقة التمويل في ظل الظروف الاستثنائية او عن طريق الاصدار النقدي الجديد أو القروض العامة وما لها من تأثير في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع المستوى العام للاسعار بشكل مستمر خلال مدة البحث , النفقات , التضخم , الفجوة التضخمية.

الكلمات الدالة: النفقات العامة، التضخم، الاقتصاد العراقي

© Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences (JUBES) by University of Babylon is licensed under a Creative Commons Attribution 4. 0 International License

المقدمة

تعد النفقات العامة من الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لغرض تحقيق دورها الفعال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كونها تعكس جميع الانشطة العامة والبرامج الحكومية في القطاعات المختلفة فضلا عن إنها تعد من الادوات المهمة للسياسة المالية واحد دعائمها الاساسية وما لها من تأثير متبادل بينها وبين الارتفاع المستمر في الاسعار (التضخم) وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

اهمية البحث

يكتسب البحث أهمية من أهمية النفقات العامة وما لها من علاقة وتأثير متبادل بينها وبين التضخم وما لها من أهمية في تحقيق رفاهية المجتمع.

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في أثر زيادة النفقات العامة والتي تؤثر على ارتفاع معدلات التضخم وما يرافقه من انخفاض لقيمة الدينار العراقي خلال مدة البحث.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها توجد هناك علاقة متبادلة بين زيادة النفقات العامة والضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث

يهدف البحث الى ابراز الدور الذي تلعبه زيادة النفقات العامة على ارتفاع مستوى الاسعار (التضخم) في الاقتصاد العراقي فضلا عن قياس الأثر المتبادل بين هذين المتغيرين.

الاطار النظري للنفقات العامة

المطلب الاول

اولا – مفهوم النفقات العامة عرف علماء المالية النفقات العامة هي (مبلغ من المال يدفع من الذمة المالية للدولة او من خزانتها او خزانة احدى المؤسسات التابعة لها بهدف اشباع الحاجات العامة).

كما ويمكن ان يعرفها الباحث (هي مبلغ نقدي تقوم الدولة بأخراجه من خزانتها العامة الغرض منه اشباع حاجاتها العامة)

ثانيا– اركان النفقة العامة.

يمكن تحديد اركان النفقة العامة من خلال التعاريف الخاصة للنفقات العامة وهي :–

١– النفقات العامة هي مبلغ نقدي :– عادة تنفق الدولة مبالغ نقدية بهدف الحصول على كل ما تحتاج اليه من سلع وخدمات وتعد النفقات العامة هي الاسلوب الامثل لحصول الدولة على احتياجاتها بالرغم من ان تكون النفقات العامة بشكل عيني لاعتبارات سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية ولغرض تجنب مشاكل النفقات العينية وتحقيقاً لمبدأ المساواة والعدالة في الاستفادة من النفقات العامة للدولة الامر الذي دفع الحكومات الى التحول من اسلوب الانفاق العيني الى اسلوب الانفاق النقدي.[1]

2-النفقات العامة تصدر عن شخص عام :- الشخص العام هو كل شخصية اعتيادية او اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتكون خاضعه لقواعد القانون العام للدولة واحدى المؤسسات التابعة لها [2]

٣- النفقات العامة تهدف الى تحقيق منفعة عامة :- لكي تكون النفقات عامة يجب ان يكون هدفها اشباع حاجات عامة وتحقيق النفع العام، ومما تجدر الاشارة اليه ان النفقات العامة يمكن ان تظهر بصور مختلفة وهي كالاتي [3].

أ- رواتب واجور موظفي الدولة بضمنها الرواتب التقاعدية

ب- المشتريات الخاصة بالدولة من السلع والخدمات

ج- سداد الدولة للاصول وفوائد القروض العامة

ء- المنح والاعانات العينية ومبالغ الضمان الاجتماعي.

ثالثا:- مصادر تمويل النفقات العامة.

يتم تمويل النفقات العامة من مصادر الايرادات العامة والتي تمثل مجموع الاموال التي تستطيع الدولة الحصول عليها لتمويل نفقاتها العامة ولغرض وضع سياستها المالية قيد التنفيذ [4] ولغرض تمويل النفقات العامة يجب ان تعتمد الدولة على مصادر متنوعة للتمويل وليس على مصدر واحد وذلك لان الاعتماد على مصدر واحد لتمويل النفقات العامة ينطوي على مخاطر كبيرة يهدد اقتصاد الدولة والايرادات العامة وهي كالاتي :-

1 - الدومين: وبقصد به جميع الاموال العقارية غير المنقولة الصناعية والتجارية التي تمتلكها الدولة والتي تدور ايرادات مالية تمول الخزينة العامة للدولة [5].

2- الضرائب: وتعد الضرائب من الموارد الاساسية التي تستند عليها السلطات العامة في تمويل النفقات العامة وان طبيعة الضرائب واهدافها تتطور من خلال تطور الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن ان تعرف الضريبة ((انها فريضة نقدية يدفعها الفرد بصورة اجبارية ونهائية الى الدولة او احد مؤسساتها مساهمة منه لتحمل الاعباء العامة وتعبيرا منه عن التضامن الاجتماعي دون الحصول على منفعة خاصة به [6].

3- القروض العامة: وتعد احد مصادر الايرادات العامة والتي عادة ما تلجأ اليها الدولة في ظروف استثنائية وطارئة الغرض منها تعويض العجز في الايرادات الاخرى وخاصة الضرائب ويعرف الباحث القروض العامة (هي مبالغ نقدية تقوم الدولة بأقتراضها من الافراد والمختصين في البلد المعني والتعهد برد مبلغ القرض بفوائد ضمن شروط معينة) .

4- الاصدار النقدي الجديد: - عند عجز جميع مصادر الايرادات العامة عن تمويل الخزينة العامة للدولة تقوم الدولة باستخدام سلطتها القانونية التي تجيزها بمنح قوة ايرادية للعملة الوطنية وطبع بنكنوت جديد كمعروض نقدي قابل للتداول بموجب القانون لتمويل العجز في الميزانية العامة اذ يترتب على الحكومة العامة ممارسة

الانفاق من خلال استخدام العملة المصدرة وليست عن طريق الجباية الاجبارية ويطلق علية اسلوب الملاذ الاخير.

المطلب الثاني:- التضخم

أولا:- مفهوم التضخم والنظريات المفسرة له.

١- التضخم (هو كل زيادة في التداول النقدي مقابل زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و الخدمات خلال مدة زمنية معينة مما يؤدي الى زيادة في المستوى العام للاسعار.[7]

٢- النظريات المفسرة لأسباب التضخم :-

أ- نظرية تضخم جذب الطلب:- وتفسر هذه النظرية الوضع الذي تكون فيه كمية كبيرة من النقود مقابل كمية قليلة من السلع وهذا يعني ان الزيادة في الطلب على السلع والخدمات هي اتجاه الاسعار نحو الارتفاع حيث ان الزيادة في الطلب تؤدي الى زيادة في والاسعار. ويطلق على هذا النوع بالتضخم التبعي وذلك لان سبب هذا التضخم هو الزيادة في الطلب والتي تبعها زيادة من حيث الاجور والاسعار وليس العكس.[8]

ب - نظرية دفع التكاليف :- تفسر هذه النظرية وجهة نظر معاكسة لوجهة نظر مؤيدي نظرية تضخم جذب الطلب إذ إن اصحاب هذه النظرية يرون ان سبب التضخم هو زيادة التكاليف ومن خلال ذلك تعتمد عوامل الانتاج الى زيادة حصتها من الناتج الكلي عن طريق رفع اسعار السلع والخدمات اي ان هذه النظرية تركز على جانب العرض بدلاً من جانب الطلب في تفسير ظاهرة التضخم.[9]

ج- نظرية التضخم الهيكلي :- تفسر هذه النظرية ان التضخم يحدث بسبب تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي حتى وان كان هذا الطلب كبيرا وان الاجور والاسعار تكون مرنة للارتفاع وغير مرنة للانخفاض حتى عند انخفاض الطلب الكلي. [10]

ثانيا:- طرق قياس التضخم

١- قياس التضخم من خلال الفجوة التضخمية باستخدام فائض المعروض النقدي اذ يمكن قياس التضخم من خلال المعادلة الاتية:-[11]

$$mDG=(\ m1-\frac{m1}{GDP})DG \ \ GDp$$

$$Gm =(1+c+x) \ _ \ (GDp-m)$$

mDG:- فائض المعروض النقدي (الفجوة التضخمية)

M1 :- اجمالي المعروض النقدي (عرض النقد بالمعنى الضيق)

Dm1 :- مقدار التغير السنوي في اجمالي المعروض النقدي

GDp:- الناتج المحلي الاجمالي

DGDp :- مقدار التغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي

٢- قياس الفجوة التضخمية عن طريق الميزانية العمومية :- ان اساس هذه الطريقة هي المقارنة بين جانبي الموارد والاستعمالات وحسب الصيغة الاتية :- [12]

حيث ان جانب الموارد يتكون من :-
GDp=الناتج المحلي الاجمالي
m=الاستيرادات
اما جانب المطلوبات يتكون من :-
I=الاستثمار الكلي (الحكومي +الخاص)
C=الاستهلاك الكلي (الحكومي +الخاص)
X=الصادرات
اذن الفجوة التضخمية = المطلوبات – صافي الموارد

٣- قياس التضخم من خلال الارقام القياسية للاسعار ومشتقاتها مثل الرقم القياسي لاسعار الجملة او المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي اذ تغير هذه الارقام عادة في قياس التغيرات التي تطرأ على هذه الاسعار بين فتره واخرى حسب الاسباب الرئيسية للتضخم [13].

المبحث الثاني

تحليل النفقات العامة والتضخم في العراق المدة (٢٠٠٢ -٢٠١٥)

المطلب الاول: تحليل التطورات الحاصلة في النفقات العامة

نلاحظ من خلال الجدول رقم(١) ان النفقات العامة اتخذت مسارا متزايدا خلال مدة البحث بإستثناء بعض السنوات لكونها امتازت بظروف استثنائية وبسبب الطبيعة الريعية للإيرادات العامة.

بلغت النفقات العامة في عام (٢٠٠٣)(٤٧٦٩) مليون/ دولار واستمر هذا الارتفاع حتى عام(٢٠٠٨) وكان سبب الارتفاع هو تداعيات التغير السياسي وزيادة النفقات العامة وخاصة النفقات الجارية كالرواتب مثلا.

وفي عام (٢٠٠٩) انخفضت النفقات العامة حتى وصلت الى(٥٩٥٩٧)مليون دولار عما هو عليه في عام(٢٠٠٨) ويعزى سبب الانخفاض الى التغير في اسعار النفط وتداعيات الازمة المالية ثم عاددت النفقات العامة الارتفاع في عام (٢٠١٠) لتصل الى (٧١٣٨٢) مليون/ دولار وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في الرواتب وزيادة النفقات العسكرية واستحداث وزارات جديدة وزيادة أعضاء مجلس النواب.[14])

اما في عام(٢٠١١)انخفضت النفقات العامة الى(٦٥٨٥٠)مليون دولار مقارنة بالارتفاع في الاعوام التالية (٢٠١٢ -٢٠١٤) اذ بلغت(٨٥٢٧٢)(٨٦٧٤٨)،(١٤٠١٥) مليون دولار على التوالي وبعد عام (٢٠١٤) الى المستويات الذي وصلت اليها النفقات العامة [15]

وفي عام (٢٠١٥) انخفضت النفقات العامة الى(٧٨٣٦٨)مليون/ دولار وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية والتي اثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص وما رافقها من انخفاض للايرادات العامة [16]

جدول رقم (1)

الانفاق العام والرقم القياسي للاسعار ومعدل التضخم في العراق للمدة (2003 – 2015)

السنوات	الانفاق العام (مليون دولار)	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	معدل التضخم %
2002	1287	5196.6	19.3
2003	4767	6943.5	33.6
2004	22104	8815.6	27
2005	27516	12073.8	37
2006	34551	18500.8	53.2
2007	42362	24205.5	30.8
2008	76851	24851.3	2.7
2009	59597	24155.1	−2.8
2010	71382	24748.5	2.4
2011	65850	26133.3	5.6
2012	85272	27716	6.1
2013	86748	28230.3	1.9
2014	140151	28836.4	2.2
2015	78368	28900.2	1.4
معدل النمو المركب (2015 – 2003)	24.05	11.60	−21.7

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

1−البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث, النشرات الاحصائية السنوي , عدد خاص (2003) [17].

2−البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء والابحاث, التقدير الاقتصادي السنوي العراقي(2014)[18].

3−البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث , نشرات سنوية (2003 – 2015)[19].

* معدل التضخم ومعدل النمو المركب احتسب من قبل الباحثة وفق الصيغ التالية:

* معدل التضخم = الرقم القياسي لاسعار المستهلك للسنة الهدف – الرقم القياسي للسنة السابقة / الرقم القياسي للسنة السابقة * 100.

* معدل النمو المركب :-

$$R = \left(\frac{Yo}{Yt}\right) 1_{n-1*100}$$

حيث ان :-

Yt القيمة الاولى , Yo القيمة الاخيرة , n القيمة الزمنية. [20]

المطلب الثاني: تحليل معدل التضخم خلال مده البحث:

نلاحظ من الجدول رقم (١) ان معدلات التضخم اتخذت مسارا غير مستقر ارتفاعا وانخفاضا ففي عام(٢٠٠٣) بلغ معدل التضخم(٣٣,٦)٪اذا سجل ارتفاعا مقارنة بعام (٢٠٠٢) الذي بلغ فيه (١٩,٣) ٪ ويعزى سبب الارتفاع هذا الى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (٥١٩٦,٦) الى (٦٩٤٣,٥) وبقي التضخم مستمرا بالارتفاع.

حتى بلغت الى اعلى درجه في عام ٢٠٠٦ وبقي التضخم محافظا على معدل ثابت تقريبا بحدود٣٠٪ خلال عامي ٢٠٠٤- ٢٠٠٦ اذانه يتأثر بعاملين اساسين هما المواد الغذائية والايجارات ويستبعد المنتجات النفطية وانخفض معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك منذ عام ٢٠٠٧ ليصل الى ادنى مستوى اذا وصل الى(- ٢,٨)٪ ويعزى سبب الانخفاض في معدلات التضخم في الاسعار المنتجات النفطية وارتفاعه الى(٢,٤)٪ في عام التالي (٢٠١٠)، في حاله استبعاد النقود فإن التضخم الاحساس ينخفض بدرجه كبيرة خلال عامي (٢٠٠٧-٢٠١٠) اذا بلغ (٢,٤) بسبب انخفاض المعدلات التضخم في المجاميع المهمة للمستهلك (الغذائية والايجارات) والتي وصل خلالها معدل التضخم الى (٥,٦) في عام ٢٠١١ واستمر الانخفاض حتى عام ٢٠١٣ اذا وصل الى (١,٩)٪ ثم عاود الارتفاع ليصل الى (٢,٢)٪ في عام ٢٠١٤، ويبقى على هذا المسار حتى عام (٢٠١٥) الذي عاود الانخفاض فيه مجددا ليصل الى (١,٤)٪ سبب عدم انتظام العمل في السوق والذي ادى بدوره الى انخفاض المعروض من السلع والخدمات وان التفاوت الحاصل في معدلات التضخم خلال مدة البحث يعزى الى عدة عوامل اهمها التضخم المستور وارتفاع اسعار الغذاء عالميا وبان التضخم يتأثر بالطلب على الايجارات وفضلا عن ذلك زيادة المعروض التغذي وغيرها من العوامل الاخرى والتي اثرت بشكل متفاوت على الانشطة الاقتصادية المختلفة[21].

المبحث الثالث

قياس العلاقة المتبادلة بين النفقات العامة والتضخم المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

اولا: توصيف وصياغة النموذج

ان صياغة اي نموذج قياسي يتطلب ان تتحدد الاتي:

١-المتغيرات الداخلية (التابعة): وهي المتغيرات الداخلية اي من داخل النموذج

2- المتغيرات الخارجية (المستقلة): ويقصد بها المتغيرات التي تحدد من خارج النموذج.

وتكون صياغة النموذج الرياضي كالاتي

اي تكون علاقة متبادلة بين النفقات العامة(G)متغير مستقل ومعدل التضخم(ln) تابع وبالعكس وباستخدام احصاءة دورين– واتسن للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بيت الاخطاء العشوائية

G=f(ln)

ln=f(G)

ثانيا: تحليل النموذج القياسي

G=f(ln)

من خلال المعادلة الاولى تم تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط بين معدل التضخم(ln) كمتغير تابع والنفقات العامة(G) كمتغير مستقل.

المعادلة المقدرة	R^2	F محتسبة	FS% الجدولية	T المحتسبة	TS % الجدولية	D.W
G = F(l n) G=−23760.80+3.89 ln +Ut	72.24%	28.84	4.84	5.35	4.32	2.09

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Spss:-

نلاحظ من النموذج المقدر ان الحد الثابت بإشارة سالبة وهذا يعني وجود عجز في النفقات العامة وان نتائج النموذج المقدر معنوية لان الميل واشارته تنسجم ومنطق النظرية الاقتصادية:

R^2: ويمثل معامل التحديد وهذا يعني ان التغيرات التي تحدث في النفقات العامة سببها التضخم بنسبه(72.24) وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية وبقيه النسبة تعود الى متغيرات عشوائية خارج النموذج.

F: وتمثل المعنوية الإجمالية النموذج وان (F) المحتسبة البالغة_(٢٨,٨٤) هي اكبر من (f)الجدولية البالغة (4.84) وهذا يعني معنوية النموذج عند مستوى 5٪

T: وتمثل معنوية المعلمة الاحصائية المحتسبة التابعة للمتغير التابع(ln) (٥,٣٥) وهي اكبر من الجدولية البالغة(4.32) عند 1%هذا يزيد من معنوية النموذج المقدر

D.W ومن خلال معامل الارتباط الذاتي يلاحظ احصاءه (D. w) بلغت(2.09) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرين عند مقارنة(D. W) المحتسبة بين الحد الادنى والحد الاعلى. : D. W اذا بلغ الحد الادنى(dl) عند مستوى معنوية(1.08) والحد الاعلى(du) تبلغ (1.10) اي تقع في منطقة الحسم

4− dl=4−1.8= 2.92

4− du=4−1.10= 2.9

المعادلة المقدرة	R^2	F المحتسبة	FS % الجدولية	T المحتسبة	TS الجدولية	D.W
ln =f(G)	72.24%	28.64	4.84	5.35	4.32	1.6

ln=10482.28+0.186 (G)

ومن خلال النموذج المقدر الثاني تبين من النتائج اعلاه معنوية النموذج وان الميل واشارته تنسجم مع منطق النظرية الاقتصادية وان الاختبارات الاحصائية معنوية وكالاتي.

R2 : ان التغيرات التي تحدث في التضخم تفسير من قبل النفقات العامة بنسبه (٧٢,٢٤)وهذا مطابق النظرية الاقتصادية وان النسبة المتبقية تعود الى متغيرات عشوائية خارج النموذج.

F: ان fالمحتسبة البالغة (٢٨,٦٤)اكبر من fالجدولية البالغة(٤,٨٤)عند مستوى معنوية(٥)٪.

t: وان tالمحتسبة التابعة للمتغير(G)هي(٥,٣٥)هي اكبر من fالجدولية البالغة(٤,٣٢)وهذا مما يدل على معنوية النموذج المقدر.

D. W : من خلال احصاءة دوربن واتسن التي بلغت (١,٦)هذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرين وبالتالي فهي تقع في منطقة الجسم.

الخاتمة

لقد توصلت الباحثة الى عدة استنتاجات من خلال هذا البحث اهمها:

١-وجود اثر متبادل بين كل من النفقات العامة والتضخم بنسبه(72.2)٪والنسبة المتبقية تعود الى متغيرات عشوائية خارج النموذج.

٢- التضخم خلال مدة البحث تراوحت معدلاته بين الحد الادنى البالغة(2.8-)٪في عام ٢٠٠٩ والحد الاعلى(٥٣,٢) ٪ في عام ٢٠٠٦.

التوصيات

١- زيادة حجم النفقات وخاصه النفقات الاستثمارية منها والتقليل من النفقات الاستهلاكية.

٢- ضرورة اتباع سياسية نقدية للحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال التحكم بالمعروض النقدي بما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي.

CONFLICT OF INTERESTS.
There are non-conflicts of interest .

المصادر

أولا: الكتب العربية

[1] – باهر محمد عتلم, المالية العامة وادواتها واثارها الاقتصادية, مكتبة الادب , القاهرة , 1998 , ص 76–77.

[2] – عامر لطفي، مبادئ الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة حلب، سوريا 2004،ص128.

[3] – حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة 1984،ص260.

[4] – سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط ١، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص108.

[5] – نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد الطيف الخثالي، المدخل الحديث في اقتصاديات دار المناهج للنشر، عمان،٢٠٠٥،ص٨٤

[6] – محمد طاقة , هدى الغراوي, اقتصاديات المالية العامة , دار الميسرة, عمان , 2007 , ص 87 .

[7] – غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية 2000 ص 52.

[8] – صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣، ص٤٢٦.

[9] – سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، كاظمة للنشر، ١٩٨٢،ص٥٩٤.

[10] – مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفي، دار المعرفة الجامعة، بيروت، ١٩٨٥، ص٤٥٢.

[11] – عبد الوهاب الامين وزكريا عبد الحميد /مبادئ الاقتصاد الكلي/ دار المعرفة/ الكويت/ ١٩٨٣/ص١٩٩.

[12] – محمد عبد العزيز علجمية/ النقود والبنوك والعلاقات الدولية/ الدار الجامعة /بيروت/ ١٩٨٢/ ص ٢٩٣–٢٩٤.

[13] – صالح فواز الخصاونة, مبادئ الاقتصاد الكلي , ط 3 , دار وائل للنشر, عمان , الاردن , 2000 , ص 166.

[14] – نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسيات النقدية والمالية مع تقدير معادلة(st. Louis) على الاقتصاد العراقي(٢٠٠١–٢٠٠٣)،مجلة الفرات للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، السنة الثامنة، العدد(٢٢)،ص٦١.

[15] – التقرير الاستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية(٢٠١٠–٢٠١١) ص٢٨٣.

[16] – وزارة التخطيط والتعاون والاتجائي، التقرير الاقتصادي العراقي ٢٠١٢، ص٥٢.

17– البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء والابحاث, النشرات الاحصائية السنوي, عدد خاص (2003).

[18] – البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء والابحاث, التقدير الاقتصادي السنوي العراقي (2014).

[19] – البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء والابحاث , نشرات سنوية (2003 – 2015).

[20] – نور حسين علي العيساوي , الاثر المتبادل بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في بلدان نفطية مختارة , رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية , جامعة بابل , 2016.

[21] – سعد زغلول بشير، احصاءات الارقام القياسي (التضخم في الاقتصاد الطرفين)–٢.(٢٠٠٣–٢٠١١)،وزارة التخطيط، مركز التدريب والبحوث ال احصائية بالجهاز المركزي للإحصاء.